S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1998/944
13 October 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم الرسالة المرفقة المؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ والموجهة إلى الأمين العام من رئيس جمهورية أنغولا (انظر المرفق).

وأرجو أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن لعلم جميع الدول الأعضاء.

(توقيع) أفونسو فان - دونم "مبيندا"
السفير
الممثل الدائم

131098 131098 98-30383

مرفق

رسالة مؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام
من رئيس جمهورية أنغولا

يسرني بالغ السرور أن أبلغكم باستلام رسالتكم المؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، والتي تناولتم فيها جوانب تتعلق بالصعوبات التي يواجهها تنفيذ بروتوكول لوساكا منذ فترة من الزمن.

وإني أفهم شواغلكم، وأعترف بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بغية المساهمة في إيجاد حل نهائي للنزاع الأنغولي.

ومن المهم التأكيد أيضا على أن الجهود التي اضطلع بها المجتمع الدولي بالتوازي مع الحكومة الأنغولية أو بالاشتراك معها لم تسفر عن أية نتائج ملموسة من أجل إعادة إقرار السلام في أنغولا، على الرغم من المحاولات التي أجريت في غبادوليت في عام ١٩٨٩، وعن طريق اتفاقات بيسيسي لعام ١٩٩١، وحاليا بموجب بروتوكول لوساكا لعام ١٩٩٤.

ودون المساس بالدور المحايد الذي يتعين على الأمم المتحدة أن تقوم به في مثل هذه الحالة، يبدو من الواضح لنا أنه من الضروري أن يسود قدر من الواقعية لكي تتمكن المنظمة من الاعتراف بأن المسؤولية عن حالات الفشل المتتابعة لعملية السلام الأنغولية تقع على عاتق السيد جوناس سافيمبي وحده وبمفرده.

وإني لمقتنع بأنكم تدركون أنه بعد حوالي عشر سنوات شاركت الحكومة الأنغولية خلالها مشاركة تامة في البحث عن حلول للنزاع الداخلي، وأظهرت مرونة وتسامح كاملين دون معاملة بالمثل من جانب الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)، من الضروري إجراء تحليل مسؤول ومتعمق للوضع الراهن في البلد. وسيمكننا هذا التحليل من اتخاذ سلسلة من التدابير القادرة، على الأقل، على السماح بممارسة الإدارة التي يحاول السيد سافيمبي عرقلتها عن عمد.

ومن الضروري أن أعرض عليكم تسلسلا زمنيا موجزا للأحداث التي وقعت في أنغولا منذ عام ١٩٩٢، لكي تتمكنوا عند تقييمكم لعملية السلام الأنغولية، من التوصل إلى نتائج تتطابق مع أماني الشعب الأنغولي.

وفي هذا السياق، لم يقم السيد سافيمبي، بصفته رئيس يونيتا، في عام ١٩٩٢، بنزع سلاح أو تسريح جميع قواته، على عكس ما تم الاضطلاع به من إجراءات داخل قوات الحكومة، وذلك لأنه كان لا يزال يأمل في إعادة بدء الحرب، في حالة خسر الانتخابات، بهدف الاستيلاء على السلطة بالقوة عن طريق انتهاز فرصة الحالة الهشة التي ستكون عليها عملية إعادة تنظيم القوات المسلحة الوطنية، وذلك ما حدث بالفعل.

وأود أن أشدد على أن قيام يونيتا باستئناف الحرب بعد انتخابات عام ١٩٩٢، لم يكن ممكنا إلا لأن السيد سافيمبي خدع الحكومة، وبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، والبلدان المراقبة، وأبقى على ٠٠٠ ٢٠ من الرجال المدججين بالسلاح والعتاد. وقامت الحكومة الأنغولية بالإبلاغ عن ذلك في الوقت المناسب بواسطة رسالة وجهت إلى سلفكم السيد بطرس بطرس غالي. ولكن، على الرغم من ذلك لم يكن من الممكن، للأسف، اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفادي الكارثة التي وقعت فيما بعد.

واضطرت الحكومة الأنغولية، بحكم الظروف، إلى اتخاذ تدابير بنفسها لإعادة تنظيم جيشها الذي انتصر على القوات العسكرية الرئيسية التابعة ليونيتا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ في جنوب ووسط البلد.

ولم يتبق لدى يونيتا إلا وحدات عسكرية قليلة في الشمال، وانهزمت هي أيضا في تشرين الثاني/نوفمبر من العام ذاته.

وفي ذلك الوقت، لم تواصل الحكومة هجومها العسكري لأنها استجابت للالتماسات المقدمة من الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة وحكومة الولايات المتحدة، والتي طلبت تحديد موقع يسمح بنقل السيد سافيمبي ومقاره العسكرية والسياسية التي كانت متفرقة، على أمل أن يسمح ذلك بالتوقيع على بروتوكول لوساكا.

ونتيجة هذا التصرف الإنساني، انتقلت يونيتا إلى بايلوندو وأندولو، وهما منطقتان حددتهما الحكومة للغرض المذكور أعلاه.

وعلى الرغم من الضمان المقدم بأن هذا الإجراء سيسهل التوقيع على بروتوكول لوساكا، تظل الحقيقة أن السيد سافيمبي لم يحضر حتى احتفال التوقيع.

وأطلب إليكم أن تتوصلوا إلى الاستنتاجات ذات الصلة من هذا الواقع لكي تتمكنوا من فهم جوهر سلوك وموقف السيد سافيمبي بصورة أفضل، ونحن على اقتناع تام بأنه لن يتغير أبدا.

وفي أعقاب الضغط الذي مارسه الأمين العام للأمم المتحدة في ذلك الوقت وحكومة الولايات المتحدة على السلطات الأنغولية، وافقت الحكومة الأنغولية على طلب عرض منصب نائب رئيس الجمهورية على السيد جوناس سافيمبي من جهة، وعلى أن يجتمع رئيس الجمهورية مع قائد يونيتا خارج الأراضي الأنغولية لما زعم من أسباب تتعلق بعدم وجود الأمن اللازم داخل البلد، من جهة أخرى.

وعندما عرض منصب نائب الرئيس المذكور أعلاه على السيد جوناس سافيمبي، رفضه علنيا بعد أن كان تظاهر بقبوله في حضور رئيس غابون.

وعقد رئيس جمهورية أنغولا أربعة اجتماعات مع السيد سافيمبي، الذي لم يحترم أيا من الالتزامات التي تعهد بها على الإطلاق.

وأود أن أذكركم بأنه طوال عملية تنفيذ بروتوكول لوساكا، كان هناك دائما الكثير من أوجه الغموض الشديد من جانب السيد سافيمبي، وبالإضافة إلى ذلك، فإن يونيتا لم تقدم طواعية على اتخاذ أي خطوات.

وتكفي هذه الجوانب بمفردها للتشكيك في أية نوايا حسنة أظهرها السيد سافيمبي فيما يتعلق بإبرام بروتوكول لوساكا.

ولذلك، ليس من المدهش على الأقل بالنسبة للحكومة الأنغولية، أن يونيتا قامت مرة أخرى خلال عام ١٩٩٦ بالاحتيال على بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا عن طريق إرسال مدنيين أبرياء تم تجنيدهم بالقوة من المناطق الريفية إلى مناطق السكن، وإخفاء قواتها الحقيقية والأسلحة المستخدمة في الحرب حتى عام ١٩٩٤.

وعلى نحو مماثل للوصف الذي قدمته فيما يتعلق بأحداث عام ١٩٩٢، قامت الحكومة الأنغولية في عام ١٩٩٤ بتوجيه اهتمام الأمم المتحدة والبلدان المراقبة إلى أن يونيتا لم تقم فعلا بنزع السلاح والتجريد من السلاح.

ولهذا السبب، عندما كانت بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا تستعد في حزيران/يونيه ١٩٩٧ لإعلان نزع السلاح التام عن يونيتا، وتنفيذ البند المتصل بذلك في بروتوكول لوساكا، شنّت قوات الحكومة هجوما على وحدات يونيتا العسكرية في شمال شرق البلد بهدف إثبات وتقديم الدليل للأمم المتحدة والمراقبين الثلاثة لعملية السلام، على أن يونيتا لا تزال مسلحة ومدججة بالأسلحة.

وفي ضوء إظهار هذا الواقع بصورة لا لبس فيها، لم يكن أمام بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا أي خيار آخر غير تحديد جدول زمني جديد لنزع الأسلحة عن قوات يونيتا وتسريحها، وأدرجته تحت عنوان جدول الفائض.

وحتى في ظل هذه الظروف، التي أثبتت أن يونيتا لا تزال تحتفظ بجيشها بأكمله، الأمر الذي ينتهك بروتوكول لوساكا انتهاكا صارخا، أوصى مجلس الأمن في قراراته ١٠٧٥ (١٩٩٦)، و ١٠٨٧ و ١٠٩٨ (١٩٩٧)، بإنشاء حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية، وبدخول نواب يونيتا إلى البرلمان.

وأود أن أؤكد أن هذا الإجراء الذي اتخذه مجلس الأمن يناقض الترتيبات الفعلية الواردة في بروتوكول لوساكا من جهة، وينشئ، من جهة أخرى، حالة غير عادية تسمح بقبول حزب مسلح في النظام السياسي الأنغولي، الأمر الذي ينتهك القانون الدستوري انتهاكا صارخا.

وإني أفترض أنكم تتذكرون أن السيد سافيمبي لم يف بالوعود التي قدمها اليكم والتي كان سيقوم بموجبها بنزع سلاح قواته وتسريحها بعد تشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية وتقليد أعضاء البرلمان المنتمين ليونيتا مناصبهم بعد حلف اليمين.

وكما تعلمون، فقد كانت النتيجة التي ترتبت على هذا الوعد الكاذب هو أنه سمح للسيد سافيمبي مرة أخرى أن يقوم بتصعيد تسليح وتدريب مزيد من الجنود الأمر الذي زاد من العدد الفعلي لقواته الحالية البالغ ٠٠٠ ٣٠ رجل.

وأود أن تحيطوا علما بأن السيد سافيمبي، من أجل الدوافع التي سبق ذكرها، ما أن شعر بأنه يمتلك القدرة على مواجهة القوات الحكومية، قام بتعزيز موقفه التعويقي فيما يتعلق بتنفيذ بروتوكول لوساكا، ولتوضيح موقفه جيدا، قام بشن حملة عسكرية ترمي الى الاستيلاء على السلطة بالقوة وعلى مراحل.

ولم يكن اختيار السيد سافيمبي لشهر أيار/ مايو ١٩٩٨ لبدء حملته مجرد الصدفة، لأن ذلك كان هو الوقت الذي قامت فيه بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا بتخفيض عدد أفرادها من ٠٠٠ ٧ الى ٢٠٠ ١ رجل، وحتى هؤلاء كانوا بصدد سحبهم.

وفي شهر أيار/ مايو ١٩٩٨ نفسه كان ينبغي اختتام عملية بسط إدارة الدولة على جميع أنحاء الإقليم الوطني، بيد أنه لم يسجل أي تطور ذي شأن بسبب الأنشطة العسكرية التي اضطلعت بها يونيتا بتعليمات من السيد سافيمبي والتي لم تقتصر على إيقاف العملية فحسب، وإنما أدت كذلك الى عكس اتجاهها بقيام القوات العسكرية التابعة ليونيتا بإعادة احتلال المناطق التي سبق أن كانت تحت إدارة الدولة.

وبالنظر للأحداث التي قمت لتوي بوصفها، فإني أعتقد أنه ستتوفر لديكم العناصر اللازمة للتحليل الذي سيتيح لكم فهم المواقف التي ما فتئت الحكومة الانغولية تدافع عنها حتى الآن وأن تشاطروها هذا الفهم، لأني لا أعتقد بأن بوسع الأمم المتحدة أن تقف مكتوفة الأيدي وتسمح بوجود الفوضى الهائلة التي

تم إيجادها في الحياة السياسية الوطنية بسبب مطامح السيد سافيمبي الشخصية التي تعوق أجهزة الدولة عن ممارسة الأنشطة الموكلة اليها بحكم القانون.

ولكي تعلموا الأبعاد الحقيقية للتقلب الذي تم تسجيله في السياق السياسي الراهن في أنغولا، فإني أود أن أوجه انتباهكم الى أن السيد سافيمبي ومنظمته مدمجين في حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية ويقوم في الوقت نفسه في موقف يخالف كل منطق بشن حملة مسلحة ضد الحكومة نفسها التي يعتبر جزءا منها.

ومن الواضح أن هذا الوضع الذي يعتبر فريدا في أفريقيا في هذه اللحظة والذي يتم التغاضي عنه على ما يبدو، يضرب مثلا خطيرا وسيئا للقارة الأفريقية لأن بوسعه كذلك أن يشوه سمعة الأمم المتحدة ويفسد دورها في الجهود التي تضطلع بها لحل المنازعات.

ومن أمثلة ذلك التي نضعها أمام نظركم هو أنه ليس مفهوما جيدا من هي الأطراف التي تتوسط الأمم المتحدة وفريق المراقبين الثلاثي بينها في هذه الظروف؛ هل بين حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية ويونيتا التي تعتبر كذلك جزءا من هذه الحكومة نفسها أو بين يونيتا وحكومة حركة تحرير أنغولا التي وقعت بروتوكول لوساكا وزالت بالتالي من الوجود بتشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية في نيسان/أبريل ١٩٩٧.

وأشعر أنكم إذا وضعتكم في اعتباركم جميع الإيضاحات التي قدمت لسيادتكم حتى الآن، ستتمكنون من التوصل الى الاستنتاجات نفسها التي توصلت اليها الحكومة فيما يتعلق بضرورة توضيح الحالة السياسية في أنغولا.

ومن اللازم أن تعلم الحكومة من هم أنصار يونيتا الذين تستطيع الحكومة أن تعتمد عليهم لتحقيق السلام وإعمار البلد في غمرة هذا الوضع المعقد. وفي هذا السياق، فإن بروز لجنة التجديد المنبثقة عن يونيتا يعتبر عنصرا إيجابيا للغاية.

ونحن في هذه اللحظة نجري محادثات مع لجنة التجديد المنبثقة عن يونيتا بغية السعي للتوصل الى حلول ضمن إطار بروتوكول لوساكا قادرة على إتاحة إعادة إقرار السلام وتوطيد الديمقراطية.

ونعتقد بأنه سيتم تشجيع هذه اللجنة من جانب جميع أصحاب النوايا الحسنة بما في ذلك الأمم المتحدة واللجنة الدولية في إقامة شراكة بناءة مع الحكومة.

وهذه هي الإمكانية الوحيدة والسبيل الوحيد الذي يمكن اتباعه لحل النزاع الأنغولي بصورة نهائية.

وآمل أنكم تدركون أنه منذ عام ١٩٩١، وقت توقيع اتفاقات بيسيسي، أن عدة شخصيات من المجتمع العالمي، دون أن ننسى المجتمع المدني الأنغولي نفسه، قاموا بالاتصال بالسيد سافيمبي في عدة مناسبات بهدف إقناعه باتخاذ موقف ينسجم والأماني السلمية للشعب الأنغولي.

ولم يبق من هذه الاتصالات، سوى الوعود الفارغة التي لم يوف بها مطلقا، والتي استغلها السيد سافيمبي لإيجاد توقعات كاذبة وتأخير اختتام عملية السلام في أنغولا.

ولا نعتقد بأن فرصا جديدة أخرى بعد كل الفرص التي سبق أن أتيحت يمكن أن تؤدي الآن فجأة الى تغيير مواقف السيد سافيمبي العدائية.

وأود، يا سيادة الأمين العام، أن أبرز أن الحكومة مؤمنة إيمانا راسخا بأن السيد سافيمبي لم يقم بإعادة تنظيم قواته العسكرية وإعادة تجهيزها لكي يقبل السلام الذي يمثل في فهمه استسلاما، كما يؤكد في إعلانه على الملأ.

لكل هذه الأسباب، فإني أنصحكم بالتخلي عن فكرة إتاحة مزيد من الفرص للسيد سافيمبي لأن من شأن ذلك أن يصطدم بالمواقف الواضحة والعادلة التي تتخذها الحكومة والتي سبق أن أشرت اليها.

وإني إذ يحدوني الأمل بأنكم تساهموا في تيسير الاجراءات التي اتخذتها حكومة جمهورية أنغولا الشرعية والمنتخبة ديمقراطيا بغية إعادة إقرار السلام والنظام الدستوري، أرجو أن تتقبلوا فائق اعتباري.

(توقيع) خوزيه إدوارد دوس سانتوس
رئيس جمهورية أنغولا

- - - - -